الاسْتِثْنَاءُ

الاستثناء هو الإخراج بإلا أو بإحدى أخواتها، وأدوات الاستثناء أربعة أقسام: حرف واسم فعل ومشترك بين الفعل والحرف، فالحرف إلا وهي الأصل في أدوات الاستثناء لأن غيرها يقدر بها ولذلك بدأ بها فقال:

٣١٧-مَا اسْتَثْنَتْ إلا عَنْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

يعني: أن المستثنى بإلا ينتصب إذا كان الكلام تاما، واحترز بالمستثنى بإلا من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء واحترز بالتام من المفرغ، والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قولك: قام القوم إلا زيدا، والمنفي نحو: ما قام إلا زيدا، إلا أن الأول واجب النصب والثاني فيه تفصيل وإليه بقوله: (**وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ**).

٣١٨-إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

يعني: أن المستثنى بعد النفي أو ما أشبهه وهو الاستفهام والنهي إذا كان متصلا اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء فنحو: ما قدم أحد إلا زيد بالرفع، وما مررت بأحد إلا زيد بالجر، أحسن من: ما قام أحد إلا زيدا، وما مررت بأحد إلا زيدا بالنصب فيهما، والمتصل ما كان المستثنى بعض الأول وإذا كان منقطعا فلغة أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللغة مفهومة من قوله: (**وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ**) والمنقطع هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو: ما في الدار أحد إلا حمارا، وأما بنو تميم فيجوز عندهم فيه النصب وهو الراجح والاتباع وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ**) يعني أن بني تميم يجيزون في المنقطع الإبدال فيقولون: ما فيها أحد إلا وتد، ومنه قوله[1]: [الرجز]

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلا الْيَعَافِيرُ وَإِلا الْعِيسُ

---

(١) القائل جران العود النمري ت ٦٨هـ، عامر بن الحارث النمري، شاعر وصاف أدرك الإسلام، وسمع القرآن واقتبس منه كلمات وردت في شعره، وجران العود معناه مقدم عنق البعير المسن، وكان يلقب نفسه به في شعره.

واليعافير جمع يعفور، وهو نوع من الظباء، والعيس: الإبل البيضاء.

انظر: ديوانه ص ٥٢ والكتاب ٣٢٢/٢- هارون ومجاز القرآن ١٣٧/١ والمقتضب ٤١٤/٤ والإنصاف ٢٧١/١ وشرح المفصل ٨٠/٢ والعيني ١٠٧/٣ والتصريح ٣٥٣/١ والهمع ٢٢٥/١ والخزانة ١٥/١٠. والشاهد في رفع المستثنى المنقطع وهو (اليعافير) على البدلية من المستثنى منه، وهو (أنيس) وذلك على لغة تميم.

وما في قوله: (**ما استثنت**) إلا مبتدأ موصول وصلته استثنت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره استثنته، و(**مع**) متعلق باستثنت، و(**ينتصب**) خبر ما وهو على هذا الوجه مرفوع ووقف عليه بالسكون، ويجوز أن تكون (**ما**) شرطية منصوبة باستثنت، وينتصب جواب الشرط، ويصح تقديره مجزوما ومرفوعا ووقف عليه بالسكون، و(**انتخب**) فعل أمر، و(**اتباع**) مفعول بانتخب، و(**بعد نفي**) متعلق بانتخب، ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون و(**انتخب**) فعل أمر، (**اتباع**) مفعول بانتخب، (**بعد نفي**) متعلق بانتخب، ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنيا للمفعول فيرتفع به إتباع على أنه نائب عن الفاعل، والأول أجود لمناسبته لقوله بعد: (**وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ**) و(**ما**) موصولة وصلتها انقطع، و(**إبدال**) مبتدأ، صفته، و(**فيه**) متعلق بوقع، (**عن تعميم**) خبره، ويحتمل أن يكون (**فيه**) متعلقا بالاستقرار الذي في الخبر وفي تنكير إبدال إشعار بقلة إبدالة عند تميم.

ثم قال:

٣١٩- وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

يعني: أن المستثنى إذا كان مقدما على المستثنى منه بعد نفي قد يأتي غير منصوب فيكون مفرغا له العامل الذي قبل إلا، ويعرب هو بدلا منه، قال سيبويه: حدثني يونس أن قوما من العرب يوثق بعربيتهم يقولون: ما لي إلا أخوك ناصر فيجعلون ناصرا بدلا، وفهم من قوله: (**قد يأتي**) أن غير النصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال: (**وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ**) وثبت هذا البيت في بعض النسخ، (**وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ**) برفع غير، وجر نصب وسابق وإعرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضافان إليه وقد يأتي خبر المبتدأ، و(**في النفي**) متعلق بيأتي، وثبت أيضاً في بعض النسخ وغير نصب سائق بنصب غير وجر نصب منونا ورفع سابق وإعرابه على هذا الوجه: (**سابق**) مبتدأ، و(**في النفي**) متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة، وخبره (**قد يأتي**) و(**غير نصب**) حال من فاعل يأتي و(**نصب**) مضاف إليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير: وقد يأتي في النفي غير منصوب. ثم قال:

٣٢٠- وَإِنْ يُفَرَّغ سَابِقٌ إِلا لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ إِلا عُدِمَا

يعني: أن ما قبل إلا إذا كان مفرغا لما بعدها فلا حكم لإلا فتكون كأنها لم تذكر، ولا يكون ذلك إلا في نفي أو شبهة، وكان حقه أن ينبه على ذلك وإنما ترك التنبيه عليه لوضوحه، وشمل قوله (**سابق**) ما كان السابق فيه عاملا نحو: ما قام إلا زيد، وما غير عامل نحو: ما في الدار إلا زيد، ويكون التفريغ في جميع المعمولات إلا مع المصدر المؤكد، فلا يجوز ما ضربت إلا ضربا، و(**سابق**) مفعول لم يسم فاعل بيفرغ، و(**إلا**) مفعول سابق،

و(**لما**) متعلق بيفرغ، و(**بعد**) صلة لما وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف إليه بعده أي بعد (**إلا**) أو بعد السابق، واسم (**يكن**) ضمير عائد على السابق أو على ما، وهذان الوجهان ذكرهما المرادي، ويحتمل أن يكون عائدا على الحكم المفهوم من الكلام أي يكن الحكم الحكم، ويحتمل أن يكون عائدا على الكلام المشتمل على السابق وعلى التالي لإلا أي يكن الكلام، والظاهر أن ما في قوله: (**كما**) زائدة، و(**لو**) في موضع جر بالكاف وهي مصدرية والتقدير يكن كعدم إلا. ثم اعلم أن إلا تكرر للتوكيد ولغير التوكيد، وقد أشار إلى تكرارها للتوكيد فقال:

٣٢١- وَأَلْغِ إلا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلا تَمْرُرْ بِهِمْ إلا الْفَتَى إلا الْعَلا

يعني: أن إلا إذا كررت للتوكيد ألغيت، وإلغاؤها هو أن لا تنصب وتلغي مع البدل نحو: ما قام إلا أخوك إلا زيد، فلو أسقطت إلا لصح الكلام فتقول: ما قام أخوك زيد، وكررت لتوكيد إلا الأولى، ومثله قوله: (**إلا الْفَتَى إلا الْعَلا**) فالعلا بدل من الفتى والتقدير: لا تمر بهم إلى الفتى العلا، فالعلا هو الفتى، ومع عطف النسق نحو: ما قام إلا أخوك وإلا زيد، فلو قلت: ما قام إلا أخوك وزيد لصح الكلام، وقد جمع الشاعر بينهما قال[1]: [الرجز]

---

(١) قال العيني: قائله راجز من الرّجّاز لم أقف على اسمه، وهو من شواهد سيبويه. وبحثت فلم أعثر على قائله.

الشرح: "شيخك" هكذا يقرؤه الناس قديما وحديثا بالياء المثناة بعدها خاء معجمة، ويشتهر على الألسنة أنه الجمل، ويترجح أنها "شنجك" بالنون والجيم، وهو الجمل، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن، "رسيمه ورمله" ضربان من السير؛ فالرسيم: سير الجمل بدون سرعة، والرمل: السير بسرعة.

المعنى: لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره، وهما: الرسيم والرمل.

الإعراب: "ما" نافية، "لك" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، "من" حرف جر، "شيخك" مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة وضمير المخاطب مضاف إليه، "إلا" أداة استثناء ملغاة، "عمله" مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه، "رسيمه" بدل من عمل والضمير مضاف إليه، "وإلا" الواو حرف عطف، وإلا حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب، "رمله" معطوف على رسيم مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد: في "إلا رسيمه وإلا رمله" حيث تكررت "إلا" في البدل والعطف ولم تُفد غير مجرد التوكيد، وقد أُلغيت. "ما لك من شيخك إلا عمله". ورد في مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري جـ٢ ص٢٨٩ رقم ٣٩٣٣: "يضرب للرجل حين يكبر؛ أي: لا يصلح أن يكلف إلا ما كان اعتاده وقدر عليه قبل هرمه" ا. هـ.

مَالَكَ مِنْ شَيْخكَ إلاّ عَمَلُهْ إلاّ رَسِيمُهُ وَإلاّ رَمَلُهْ

و(**ذات**) توكيد حالَ من (**إلا**) ثم إن تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفريق ومع غيره، وقد أشار إلى الأول بقوله[1]:

٣٢٢- وَإنْ تُكَرِّرْ دُونَ تَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

٣٢٣- فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإلا اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي

قدم تقدم أن التفريغ هو أن يكون ما قبل إلا طالب لما بعدها، فإذا كررت إلا في التفريغ فإنه يترك تأثير العامل الذي هو إلا في واحد من المستثنيين أو المستثنيات، ويكون ما عدا الواحد منصوبا، والواحد بحسب ما يطلبه ما قبل إلا، وفهم من قوله: (**في واحد**) أن ترك العمل بإلا ليس مخصوصا بواحد دون واحد، بل يجوز إلغاء إلا في الأول دون الثاني والثالث، وفي الثاني دون الأول والثالث، وفي الثالث دون الأول والثاني فتقول: ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا، وما قام إلا زيدا إلا عمرو إلا خالدا، وما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا.

وقوله: (**وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي**) يعني أن ما سوى المستثنى الذي تلغي إلا معه ينتصب، ونصبه بالعامل الذي هو إلا، وعلى هذا حمل المرادي العامل وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذي قيل إلا وجعل (**دع**) بمعنى اجعل، وما ذكر المرادي أصوب من ثلاثة أوجه: الأول: أن فيه التنبيه على أن إلا هي العامل في المستثنى وهو موافق لتصريح الناظم به في غير هذا النظم. الثاني: أن دع بمعنى اجعل غير معهود في اللغة وإنما يكون بمعنى اترك.

=

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص١٢٥، وابن هشام ٢/ ٦٧، وابن عقيل ١/ ٣٤٠، وداود، والسندوبي، والأشموني ١/ ٢٣٢، والسيوطي ص٦٣، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/ ٢٧٧، سيبويه جـ١ ص٣٧٤.

(١) **المعنى**: إذا تكررت إلا لغير التوكيد مع الاستثناء المفرّغ وَجَبَ أَنْ يُشْغَل العامل الذي قبل (إلا) الأولى بأحد المستثنيات فيؤثِّر فيه إعراباً، وما بقي من المستثنيات تكون منصوبة على الاستثناء، نحو: ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بَكْراً.

في هذا المثال تكررت إلا لغير التوكيد؛ وذلك لأن التوكيد يكون في العطف والبدل، ولا عطفَ ولا بدل هنا، والاستثناء في المثال مُفرَّغ؛ ولذلك شُغِل العامل (قام) بالعمل في المستثنى الأول (زيد) فرفعه على أنه فاعل له،

وبَقيت المستثنيات الأخرى منصوبة.

ملاحظة: لا يُشترط أن يكون الأول من المستثنيات هو المشغول بالعامل، بل قد يكون الثاني، أو الثالث، نحو: ما قام إلا زيداً إلا عمرٌو إلا بكراً، ونحو: ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرٌ.

الثالث: أن ما قبل إلا في التفريغ قد يكون غير عامل نحو: ما في الدار إلا زيد، وقوله: (**وإن تكرر**) شرط وفي تكرر ضمير يعود على إلا و(**لا**) عاطفة على معطوف مقدر تقديره لغير التوكيد لا للتوكيد، و(**التأثير**) مفعول مقدم بدع، (**مع**) متعلق بدع وكذلك في (**واحد**) و(**ما**) موصولة واقعة على المستثنيات، و(**استثنى**) صلتها بإلا متعلق باستثنى، والضمير المسكن في استثنى هو الرابط بين الصلة والموصول، و(**معنى**) اسم (**ليس**) و(**عن نصب**) متعلق به وخبر ليس محذوف تقديره: وليس في ذلك أو ليس مغن عن نصب سواه موجود، أو يحتمل أن يكون اسم ليس ضميرا تقديرا ذلك، و(**مغني**) خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة الأول أظهر. ثم إن تكررا إلا لغير التوكيد في غير التفريغ على قسمين: الأول أن يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه، والآخر أن يكون متأخرا عنه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٣٢٤- وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

يعني[1]: أن الاستثناء التام إذا كررت فيه إلا لغير توكيد وكان المستثنى مقدما على المستثنى منه نصب جميع المستثنيات نحو: ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا، القوم ودون ومع وبه متعلقات باحكم، و(**نصب**) مفعول بفعل محذوف يفسره (**احكم**) وفي قوله: (**والتزم**) زيادة فائدة وهي أن قوله: (**احكم به**) قد يحمل على الوجوب وقد يحمل على الجواز لأن الحكم بالشيء يكون واجبا وقد يكون جائزا، وقوله (**والتزم**) نص في الجواب. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

٣٢٥- وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُوْنَ زَائِدِ

يعني: أن المستثنيات إذا كانت متأخرة من المستثنى منه ينصب جميعها إلا واحدا منها فإنه يحكم له بحكم ما لم تتكرر فيه إلا فينصب وجوبا إذا كان الاستثناء موجبا نحو: قام القوم إلا زيدا إلا عمرا، ويترجح اتباعه على نصبه إن كان منفيا، وفهم من قوله: (**وَجِئْ بِوَاحِدٍ مِنْهَا**) أن الواحد الذي يجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث فتقول: ما قَامَ أَحَدٌ إلا زيد إلا عمرا إلا خالدا، وما قام أحد إلا زيد إلا عمرو إلا خالدا، وما قام

---

(١) إذا تكررت إلا لغير التوكيد مع الاستثناء غير المفرَّغ، وتقدمت المستثنيات والكلام تام موجب، أو غير موجب. ففي هذه الحالة يجب نصب جميع المستثنيات، نحو: (قام إلا زيداً إلا عَمراً إلا بَكراً القومُ)، ونحو: (ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً القومُ).

وإذا تأخّرت المستثنيات والكلام تامٌّ موجب. ففي هذه الحالة يجب أيضاً نصب جميع المستثنيات نحو: قام القومُ إلا زيداً إلا عَمراً إلا بَكراً.

أحد إلا زيدا إلا عمرًا إلا خالدًا، إلا أن الأولى أن يكون ذلك الواحد هو الأول. ثم مثل بقوله[1]:

٣٢٦- كَلَمْ يَفُوا إلا امْــرُؤٌ إلا عَلــي وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْــمُ الأوَّلِ

يجوز في هذا المثال رفع الأول بدلا من الواو في (**يفوا**) ونصب علي وهو الأجود ويجوز نصب (**امرؤ**) ورفع (**علي**) ثم نبه على أن ما زاد على المستثنى الأول من المستثفيات حكمه في المعنى حكم الأول، فإن كان مخرجا كان ما زاد عليه كذلك، وإن كان مدخل كان ما زاد عليه حكمه، في المعنى حكم الأول، فإذا كان مخرجا كان ما زاد عليه كذلك، وإن كان مدخلا كان ما زاد عليه كذلك، وبيان ذلك أن إذا قلت: قام القوم إذا زيدا إلا عمرا إلا خالدا، فهي كلها مخرجة من القوم، وإن قلت: ما قام أحد إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا فهي كلها مدخلة، والمراد منها إخراج الأول من المستثنى منه، ثم إخراج الثاني مما بقي بعد إخراج الأول، ثم إخراج الثالث مما بقي بعد إخراج الأول والثاني، و(**لتأخير**) متعلق بانصب، والظاهر أن اللام بمعنى مع، ومنها في موضع الصفة لواحد، وكما في موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفته بعد صفة وما كافة، و(**لو**) مصدرية وهو على حذف مضاف أي كحال، و(**كان**) هنا تامة بمعنى وجد، و(**دون**) في موضع الحال والتقدير: وجيء بواحد منها كحال وجوده دون زائد عليه.

ثم أشار إلى القسم الثاني من أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال:

٣٢٧- وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْــرٍ مُعْرَبًــا بِمَــا لِمُسْــتَثْنًى بِــإلا نُسِــبَا

يعني: أن (**غير**) يستثنى بها مجرورا بإضافتها إليه وتكون هي معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب أو رجحانه أو رجحان التبعية نحو: قام القوم غير زيد بوجوب النصب لأنك تقول: قام القوم إلا زيدًا، وما فيها أحد غير فرس برجحان النصب، وما قام أحد غير زيد يرجحان التبعية، وأصل (**غير**) أن تكون صفة واجبة الإضافة لمخالف موصوفها، وقد تقطع عن الإضافة لفظا لا معنى فتبنى على الضم وتستعمل بمعنى إلا كما ذكر في هذا الباب، و(**مجرورا**) مفعول باستثن، و(**بغير**) متعلق باستثن، و(**معربا**) حال من غيره، و(**بما**) متعلق بمعربا، و(**ما**) موصولة وصلتها نسب و(**المستثنى**) متعلق بنسب، و(**بإلا**) متعلق بمستثنى.

---

(١) وإنّ ما يتكرّر من المستثنيات حكمها في المعنى حكم المستثنى الأوّل، من الــدخول في الحكــم السَّابق إنْ كان الكلام منفيّاً، والخروج إنْ كان الكلام مُثْبتاً، ففي قولك: قام القومُ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً، الجميع (زيد، وعمرو، وبكر) مُخْرَجُون من حكم القيام، وفي قولك: ما قام أحــدٌ إلا زيــدٌ إلا عمراً إلا بكراً، الجميع داخلون في حكم القيام.

ثم قال:

٣٢٨- وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلا عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلا

ذكر أن في (**سوى**) ثلاث لغات: القصر مع كسر السين وضمها، والمد مع فتح السين وأنها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير وتعرب بما يعرب به غير، إلا أنه يقدر في المقصورة الإعراب، وأشار بقوله: (**على الأصح**) إلى مخالفة سيبويه والخليل فيها فإنها عندهما ظرف غير متصدر، ولا تخرج من الظرفية إلا في الشعر، قال سيبويه رحمة الله في باب ما يحتمل في الشعر: وجعلوا ما لا يجيء في الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول مرار بن مسلمة العجلي[1]:

ولا يَنْطِقُ الفحشاءَ مَنْ كان منهم إذا جَلَسُوا مِنّا ولا مِن سَوَائِنَا

وقال الأعشى[2]: [الطويل]

---

(١) البيت للمرار بن سلامة العقيلي، وهو من شواهد سيبويه، وقد أنشده في كتابه مرتين: إحداهما في (١ / ٣) ونسبه للمرار بن سلامة، والثانية في (١ / ٣٠٢) ونسبه لرجل من الانصار، و لم يعينه.

اللغة: " الفحشاء " الشئ القبيح، وتقول: أفحش الرجل في كلامه، وفحش تفحيشا، وتفحش، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام.

الاعراب: " لا " نافية " ينطق " فعل مضارع " الفحشاء " منصوب على نزع الخافض " من " اسم موصول فاعل ينطق " كان " فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة " منهم " جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها من الاعراب صلة " إذا " ظرفية " جلسوا " فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها " منا " جار ومجرور متعلق بجلسوا، ومن الجارة هنا بمعنى مع " ولا " الواو عاطفة، لا: نافية " من سوائنا " الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه، وقيل: منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله ينطق، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء إلخ.

الشاهد فيه: قوله " من سوائنا " حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية، واستعملت مجرورة بمن، متأثرة به، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر.

قال الاعلم في شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت: " أراد غيرنا، فوضع سواء موضع غير ضرورة، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها، لانها لا تستعمل في

الكلام إلا ظرفا، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها، لان معناها كمعناها " اهـ.

ومثل هذا البيت في استعمال سوى مجرورة للضرورة قول الاعشى ميمون ابن قيس: تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما عدلت عن أهلها لسوائكا وقول عثمان بن صمصامة الجعدي: على نعمنا، لانعم قوم سوائنا، هي الهم والاحلام لو يقع الحلم.

(٢) الشّاهد فيه: (لسوائكا) على أنّ (سِوى) تكون اسمًا بمعنى (غير) أي: لغيرك.

وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوائِكَا

واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهد هي مذكورة في كتبه فلا نطيل بها، وفهم من قوله: (**على الأصح**) أن مذهب سيبويه صحيح إلا أن مذهبه أصح منه، ووقف على (**واجعلا**) بالألف لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة. ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال[1]:

٣٢٩- وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلا وَبِعَدَا وَبِيَكُونَ بَعْدَ لا

ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة: منها ما لا يستعمل إلا فعلا وهو (**ليس ولا يكون**) والمستثنى بهما واجب النصب نحو: قام القوم ليس زيدا ولا يكون عمر، وما قام أحد ليس زيدا ولا يكون عمرا وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير: ليس بعضهم زيدا، ولا يكون بعضهم عمرا. ومنها ما يستعمل فعلا فينصب ما بعده، وحرف جر فيجر ما بعده وهو (**خلا وعدا**) ولهما حالتان: الأولى: تجردهما من ما، والثانية اقترانهما بما، فإذا كانا مجردين من ما جاز فيهما وجهان: النصب والجر والأرجح النصب، وفهم ذلك من ذكره لهما مع ليس ولا يكون وإلى ذلك أشار بقوله:

٣٣٠- وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ مَا انْصِبْ وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

يعني: أن (**سابقي**) يكون في البيت الذي قبل هذا وهما (**خلا وعدا**) يجوز جر المستثنى بهما، وفهم منه شرط التجرد فإنه أحال على لفظهما وهما خياليان من ما، وفهم قوله: (**إن ترد**) أن الجر بهما مرجوح. ثم أشار إلى الحالة الثانية وهي اقترانهما بما قوله: (**وَبَعْدَ مَا انْصِبْ**) أي: إذا اقترن خلا وعدا بما، فالوجه نصب المستثنى بهما، وإنما انتصب لأن ما مصدرية فلا يليها حرف جر هذا مذهب الجمهور، وحكى بعضهم الجر بهما مقرونين بما،

=

انظر: الكتاب ٣٢/١، ٤٠٨، والمقتَضب ٣٤٩/٤، وتحصيل عين الذّهب ٦٨، وأمالي ابن الشّجريّ ٣٥٩/١، ٢٥٠/٢، والإنصاف ٢٩٥/١، وشرح المفصّل ٨٤/٢، والهمع ١٦٢/٣، والخزانة ٤٣٥/٣، والدّيوان ٨٩.

(١) **معنى البيت**: حكم المستثنى بـ (ليس) و (لا يكون): وجوب النصب على أنه خبرٌ لهما، نحو: قام القوم ليسَ زيداً، وقام القومُ لا يكونُ زيداً. وإن كان (خَلا، وعَدَا) فعلين نُصِبَ المستثنى بعدهما على أنه مفعول به، نحو: قام القومُ خلا زيداً، وقام القوم عَدَا زيداً.

ملاحظة: شرط الاستثناء بـ (لا يكون) أن يأتي بلفظ المضارع المنفي بـ (لا) فقط، ولا يُستعمل من أفعال الكون إلا لفظ (يكون) فقط، ولا يُسبق بنفي إلا (لا) النافية فقط دون غيرها من أدوات النّفي، مِثل: لَمْ، ولَنْ، ولَمَّا، وإِنْ، ومَا.

وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَالْجرَارٌ قَدْ يَرِدْ**) وفهم من تنكير الجرار ومن قوله قد يرد أن الجر بهما مع ما قليل، و(**ناصبا**) حال من فاعل استثن، و(**بليس**) متعلق باستثن، ومفعول ناصبا محذوف أي ناصبا المستثنى، (**بعد لا**) في موضع الحال من يكون، و(**إن ترد**) شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، و(**انجرار**) مبتدأ وخبره قد يرد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم.

ثم بيّن وجه الجر والنصب بهما فقال:

٣٣١- وَحَيْثُ جَـرَّا فَهُمَـا حَرْفَـانِ كَمَـا هُمَـا إِنْ نَصَـبَا فعْـلانِ

يعني: أن (**خلا وعدا**) إذا جرا ما بعدهما كانا حرفي جر، وإذا نصبناه كانا فعلين، والمستثنى حينئذ مفعول بهما، وفهم منه أنهما إذا جرا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو تجردا منها، وكذلك إن نصبا كانا فعلين مطلقا، وفهم منه أن ما قبلهما إذا جر زائدة لأن ما المصدرية لا يليها حرف الجر، و(**حيث**) متعلق بقوله: (**حرفان**) لأنه في معنى محكوم بحرفيتهما، و(**كما**) متعلق بفعلان لأنه أيضاً في معنى محكوم بفعليتهما، ويجوز أن يكون حيث شرطا والفاء جوابه على مذهب الفراء لأنه يجيز أن يجزم بحيث دون ما، والعامل فيها حينئذ الفعل الذي بعدهما.

ثم قال:

٣٣٢- وَكَخَلا حَاشَا وَلا تَصْحَبُ مَـا وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَـى فَاحْفَظْهُمَـا

يعني[1]: أن (**حاشا**) مثل خلا في أنها يستثنى بها، ويجوز في المستثنى بها الجر والنصب على الوجه الذي جاز في خلا وقد تقدم، ولما كان حاشا مخالفة خلا في أنه لا يجوز اقترانها بما نبه على ذلك بقوله: (**وَلا تَصْحَبُ مَا**) يعني: أن حاشا لا تدخل عليهما ما بخلاف خلا، ولما كان في حاشا ثلاث لغات نبه على ذلك بقوله: (**وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَى فَاحْفَظْهُمَا**) ونوزع في ذلك.

---

(١) **ذهب المصنّف**: إلى أن (حاشا) مثل (خَلا) تُستعمل فعلا فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به، وتستعمل حرفا فَيُجَرُّ ما بعدها؛ يقولون: قام القوم حاشا زيداً، وحاشا زيد. وإن كان المشهور أنها لا تكون إلا حرف جرّ. وفي (حاشا) ثلاث لغات، هي: حَاشَا، وحَاشَ، وحَشًا.